

نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد

الدكتور علي الهروط

قسم اللغة العربية ، كلية الآداب، جامعة مؤتة - الأردن

تاريخ قبوله للنشر ١٩٩٣/٥/٥م

تاريخ استلام البحث ١٩٩٢/١٢/٢١

ABSTRACT

This paper discusses one of the major syntactic theories in Arabic. The theory of [al-Harf al-Mukhtas, which relates either to nouns or verbs].

The study shows the great influence of this theory on syntactic Structures. It will also investigate the basis of this theory and its effect on discovering new grammatical rules. The paper has concluded that this theory contains many defects and can not be generalized.

ملخص

يناقش هذا البحث إحدى النظريات النحوية الهامة في النحو العربي وهي نظرية الحرف المختص ويمتحن البحث ما لهذه النظرية من أثر كبير في البناء النحوي. ويحاول أيضاً دراسة الأسس التي تقوم عليها النظرية وأثرها في إيجاد قواعد نحوية جديدة.

ويخلص البحث إلى أن هذه النظرية لا يمكن تعميمها لما يشوبها من شوائب.

نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد

اعتور النحو العربي نظريات عدّة من أشهرها نظرية العوامل. وقد أسهب النحاة قدماء ومحدثين في شرح جوانب هذه النظرية. حتى أن بعضهم صنّف كتباً وسمها بالعوامل المائة^(١). وظلت هذه النظرية هي السائدة في تعليل كثير من ظواهر اللغة وتحليلها. وتولّد عن هذه النظرية نظريات أخرى كان لها دور بارز في البناء النحوي، من هذه النظريات «نظرية الحرف المختص» فما هي هذه النظرية؟ وما هي أصولها؟ وما دورها في التقعيد النحوي؟ هذه التساؤلات هي محور هذا البحث الذي سنحاول فيه القاء بعض الضوء على أثر هذه النظرية في النظام النحوي العربي :

الأسس التي قامت عليها النظرية :

أولاً : الحرف المختص هو الحرف الذي يختص بمباشرة الاسم أو الفعل أي تخص أحدهما دون الآخر.

وعلى هذا الأساس قسّم النحاة الحروف الى ثلاثة أقسام :-

أ - قسم يدخل على الأفعال فقط وهذا القسم يشمل حروف الجزم وبعض حروف النصب.

ب- قسم يدخل على الأسماء فقط وهذا القسم يشمل حروف الجر.

ج- قسم يدخل على الأسماء والأفعال وهذا ما سمّاه النحاة الحروف المشتركة.

ثانياً : الحرف المختص بالاسم يعمل فيه، أي يؤثر فيه اعراباً، والحرف المختص بالفعل يعمل فيه أي يؤثر فيه اعراباً. والحرف المشترك لا يؤثر فيما يباشر من الأسماء أو الأفعال، وعليه فالحروف التي تدخل على الأفعال وهي حروف الجزم وبعض حروف النصب تؤثر في الأفعال التي تباشرها، فحروف الجزم وهي لم، ولما، ولام الأمر ولا الناهية وحروف الشرط تجزم الفعل المضارع. وحروف النصب وهي أن ولن وكى واذن تنصب الفعل المضارع.

أما الحروف التي تدخل على الأسماء فهي حروف الجر وهي تجر الأسماء التي تباشرها.

أما الحروف المشتركة فهي غير عاملة، ولا تؤثر فيما تباشر البتة.

وهذه الأسس التي أوردناها قد تحدت عنها النحاة القدماء، ولا يخلو كتاب من كتب الأصول النحوية من الحديث عن هذه الأسس وعرضها عرضاً مسهباً. نجل أهمها فيما يلي:

١ - يقول أبو البركات الأنباري: «ان الحرف انما يكون عاملا اذا كان مختصا كحرف الخفض، لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها. واذا كان غير مختص، فوجب ألا يعمل كحرف الاستفهام والعطف، لأنها تارة تدخل على الاسم، وتارة تدخل على الفعل»^(٢).

٢ - يقول ابن يعيش: «لم تعمل حروف العطف جرا ولا غيره، لأنها لا اختصاص لها بالأسماء، والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عاملة، ان العامل لا يكون إلا مختصا بما يعمل فيه... وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكل حرف زائدة يدخل على الأسماء والأفعال، لا يعمل في أحدهما»^(٣).

٣ - ويقول أبو حيان في شرح التسهيل «أصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب أن يكون مختصا بنوع من الاعراب الذي اختص به ذلك المعرب، ولذلك لما كان الجزم نوعاً من الاعراب مختصاً بالمضارع، والحرف الجازم مختص به، أعطى المختص للمختص. وكذا القول في حروف الجر»^(٤).

٤ - يقول ابن النحاس في التعليقة «وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه. وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص. كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه، فعرفنا أن الاختصاص موجبا للعمل. وأنه موجود في الحرف المختص.

فكان الحرف المختص عاملا بأصالته في العمل لذلك»^(٥).

٥ - يقول السيوطي أيضا: «اعلم أن الحروف اذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل فالقياس أن تعمل فيما تختص به، فان لم يكن لها اختصاص، فالقياس ألا تعمل، فمتى وجدت مختصا لا يعمل أو غير مختص يعمل، فسبيلك أن تسأل عن العلة في ذلك، فان لم تجد فيكون ذلك خارجا عن القياس»^(٦).

هذه هي أسس هذه النظرية كما توضحها كتب القدماء. وهذه الأسس كان لها كبير الأثر في ظهور القواعد النحوية التالية :

١ - قاعدة اضممار رُبِّ بعد الواو المسماة بواو ربِّ كما في الأمثلة التالية :

أ - قال امرؤ القيس :

وليلِ كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي^(٧)

ب - وقال جرّان العود :

وبلدةٍ ليس بها أنيس إلّا اليعافير وإلّا العيس^(٨)

ج - وقال العنبري :

وجدء ما يرجى بها ذو قرابةٍ لعطف وما يخشى السماء ربيها^(٩)

فالكلّيات ليلٍ وبلدةٍ ووجداء، قد جُرّت برَبِّ المحذوفة بعد الواو ولم تعمل الواو في هذه الأسماء، لأن الواو من الحروف المشتركة، والحروف المشتركة غير مختصة بالدخول على الأسماء أو الأفعال، لذا فهي غير عاملة.

يقول سيبويه : «وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً، في الجر والنصب والرفع، تقول : وبلد : تريد وربّ بلد، أي بتقدير ربِّ المحذوفة»^(١٠).

ويقول ابن هشام «واوربّ. لا تدخل الآ على منكر، والصحيح أنها واو العطف، وأن الجر برَبِّ محذوفة، خلافاً للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القوائد بها»^(١١).

٢ - قاعدة اضممار أن بعد الحروف التالية الداخلة على الفعل المضارع :

أ - واو المعية كقولنا : لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

ب - فاء السببية : كقوله تعالى : ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾ الأنفال : ٤٦.

ج - لام التعليل، كقوله تعالى : ﴿هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق. ليظهره على الدين كله﴾ التوبة : ٣٣

د - لام الجحود كقولنا : ما كان محمد ليتعاس عن واجبه.

هـ - حتى : كقوله تعالى : ﴿ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط﴾ الأعراف : ٤٠

و - أو كقولنا : لن تحول المصاعبُ دون نجاحي، فعندي العزم أو أعمد إلى الاستعانة

بأصدقائي.

ففي الأمثلة السابقة (أ - و)، لم يعترف النحاة بأن الفعل المضارع التالي للأحرف المذكورة في الأمثلة قد نصب بهذه الحروف، بل هو منصوب بأن مضمرة مقدرة بعدها جوازاً أو وجوباً*.

ففي المثال (أ) انتصب الفعل «تشرّب» بأن مضمرة بعد الواو، والواو غير عاملة لأنها حرف مشترك (عطف) وحرف العطف لا يعمل لأنه غير مختص بالاسم أو الفعل^(١٢).

وفي المثال (ب) انتصب الفعل «تفشّلوا» بأن مضمرة بعد الفاء، فالفاء غير عاملة، لأنها حرف مشترك من حروف العطف، وحروف العطف لا تعمل لأنها تدخل تارة على الفعل وتارة أخرى على الاسم، فوجب ألاّ تعمل^(١٣).

وفي المثال (ج) انتصب الفعل «يظهر» بأن مضمرة بعد لام التعليل لأن لام التعليل حرف مختص بالاسماء وعوامل الاسماء تعمل في الأفعال^(١٤).

وفي المثال (د) انتصب الفعل المضارع «يتقاعس» بأن مضمرة بعد لام الجحود، لأن اللام من حروف الجر وحروف الجر مختصة بالاسماء والحروف المختصة بالاسماء لا تعمل في غيرها^(١٥).

وفي المثال (هـ) انتصب الفعل «يلج» بأن مضمرة بعد حتى، لأن حتى لا تعمل في الأفعال، لأنها من عوامل الاسماء، وعوامل الاسماء لا تعمل في الأفعال^(١٦).

وفي المثال الأخير (و) انتصب الفعل «أعمد» بأن مضمرة بعد أو، لأن أو من حروف العطف، وحروف العطف تدخل على الاسماء والأفعال، وكل حرف يدخل على الاسماء والأفعال لا يعمل في أحدها^(١٧).

٣ - قاعدة اضمار الفعل وجوبا بعد الحروف التالية:

- أ- إن الشرطية : كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ التوبة : ٦
- ب- إذا الشرطية كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ الانشقاق : ١
- ج- لو الشرطية كقول عمر بن الخطاب : (لو غيرك قالها، يا أبا عبيدة).
- د- حروف التحضيض «هلاً ولولا ولوما وألاً» كقولك : هلاً زيدا ضربت أو لولا أو لوما

أو ألا زيدا ضربت.

هـ- أما التي للعرض كقولك : أما زيدا أما عمرا.

ففي المثال (أ) قال النحاة أن كلمة «أحد» فاعل لفعل محذوف وجوباً بعدان، لأنَّ إنَّ من الحروف المختصة بالأفعال ولا تباشر سواها، أي لا تباشر الأسماء، لأنَّ فيها معنى الشرط والشرط، يقتضي الفعل، فلا يجوز أن يحمل على غيره»^(١٩).

وفي المثال (ب) كلمة «السماء» فاعل مرفوع لفعل محذوف وجوباً بعد اذا، لأنَّ اذا حرف مختص بالأفعال ولا يليه إلا هي، وان وليه اسم فبتقدير فعل، يقول ابن يعيش : «لا يلي حروف الشرط إلا الفعل، ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل ويفصل بينهما»^(٢٠). وهناك خلاف نحوي حول رافع الاسم الواقع بعد اذا أجمله ابن الأنباري في كتابه «الانصاف» في ثلاثة آراء^(٢١).

الأول : رأى أهل البصرة وهو الذي عليه جمهور النحاة ومضمونه : أن الاسم الواقع بعد اذا الشرطية مرتفع بفعل محذوف وجوبا لأن اذا لا يليها الا الفعل.

الثاني : رأى أهل الكوفة، وهو أن الاسم الواقع بعد اذا ارتفع بالفعل الموجود.

الثالث : رأى الأخفش وهو أن الاسم الواقع بعد اذا مرتفع بالابتداء.

وفي المثال (ج) الاسم الواقع بعد لو وهو «غيرك» ارتفع بفعل محذوف وجوبا بعد لو، لأن لولا لا يليها الا الفعل، لأنها مختصة بها دون الأسماء^(٢٢).

وكذلك الاسم الواقع بعد حروف التحضيض والعرض في (د) و (هـ) من الأمثلة السابقة، فالأسماء التي تلي هذه الحروف انتصبت بفعل محذوف وجوبا لأن حروف التحضيض والعرض لا يليها إلا الفعل وان وليها اسم فهو بتقدير فعل^(٢٣)، وقد نصَّ بعض النحاة على ذلك حيث يقول متحدثاً عن أمَّا المفتوحة المخففة : «أما لا يكون بعدها إلا الفعل كما (ألا) المذكورة، فان أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل فتقول : أما زيدا، أما عمراً^(٢٤)».

مناقشة القواعد السابقة :

١ - القاعدة الأولى : اضمار ربّ بعد الواو المسماة بواو ربّ.

كما أسلفنا سابقا، أن النحاة العرب قدروا «رَبَّ» بعد الواو، لسبب بسيط، هو أن الواو حرف مشترك، أو حرف عطف، وحروف العطف غير عاملة فيما تباشره؛ لأنها غير مختصة.

والحقيقة التي لا مرأى فيها، أن هذه الواو ليست واو عطف. وإنما أقحمت في حروف العطف أرقاماً وأعطيت ما لهذه الحروف من صفات وأعمال. وهي تفترق عن واو العطف بما يلي :

- ١ - العطف يتطلب طرفين تعقد بينهما الواو وهما : المعطوف والمعطوف عليه. ولو نظرنا الى الأمثلة التي أوردنا في هذا البحث لرأينا أنها تخلو من هذه الأطراف. إذ لا معطوف عليه يسبق الواو ولا مجال للعطف.
- ٢ - واو العطف لا يفتح بها الكلام. بينما هذه الواو يفتح بها الكلام كما في الأمثلة التي أوردناها.
- ٣ - واو العطف تشرك بين طرفين نكرتين أو معرفتين وهذه الواو لا تدخل غالباً إلا على منكر، كما قال ابن هشام.

بعد هذا نستطيع القول أن هذه الواو ليست عاطفة، وإنما هي واو لها عمل خاص ووظيفة نحوية خاصة، ولها وظيفة دلالية خاصة تختلف كل الاختلاف عن واو العطف، فهي جارة تقيّد معنى قريباً من معنى «رَبَّ» حيث تقيّد التقليل. واني أرى أن هذه الواو هي العاملة بنفسها الجر للأسماء المنكرة التي تباشرها. فهي مختصة بهذا النوع من الأسماء لافادة المعنى المراد من استعمالها. والى هذا ذهب بعض نحائنا الأقدمين أمثال أبي العباس المبرد وبعض نحاة الكوفة^(٢٤). فالى متى نبقي نحونا العربي يعتمد في كثير من قضاياها على التقدير والاضمار الغيبين، وذلك لتنتمى مع قاعدة نحوية قسرية قال بها بعض النحاة، وصارت قرآنا لا يمس ولا يغير.

فالقول بأن هذه الواو هي واو عطف يخالف الاستقراء والوصف اللغويين، فكل النصوص التي نجدتها في كتب اللغة والأدب تقول بأن هذه الواو ليست واو عطف وإنما هي واو تفتح بها القصائد والكلام.

- ٢ - القاعدة الثانية : اضمار أن بعد واو المعية وفاء السببية ولام التعليل ولام الجحود

وحتى وأو.

فاضمار أن بعد واو المعية، يتطلبه قول النحاة: أن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، لأنه غير مختص بالاسم أو الفعل. وهذه الواو ليست واو عطف كما يقول النحاة فلو كانت واو عطف لعطفت بين ما يسبقها وما يتبعها. ففي المثال الذي ذكرنا سابقاً «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» لم يقصد المتكلم العطف بين الحدين، وإلا لما كان هذا النصب. فلو كان المقصود من هذه الواو معنى العطف لجاء الفعل «يشرب» مجزوماً. والعطف يعني التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى والاعراب. وهذا لم يتحقق باستعمال هذه الواو. فالناطق بالمثال السابق يعني مخالفة ما بعد الواو لما قبلها في الحكم. فهو لا يقصد تكرير العامل في الشقين. فهو لا يقصد أن يقول: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وإنما المراد النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين، فلو طعم كلاً منهما منفرداً لما كان مرتكباً للنهي، ولو كان في نية المتكلم أو القائل تكرير العامل، لوجب الجزم في الفعلين جميعاً. فكان يجب أن يقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين. فلو طعم كل واحد منهما منفرداً عن الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهي. لأن الثاني موافق للأول في النهي، لا مخالف له، ولما كان مخالفاً له وجب أن يخالفه في الحكم والاعراب. ولما كانت الواو هي التي أوجدت مثل هذا الخلاف فهي الناصبة للفعل الذي يليها وليس «أن» المقدرة بعدها. والى هذا ذهب أبو عمر الجرمي حين قال: إنها عاملة خرجت عن باب العطف^(٢٥).

وتقدير «أن» بعد هذه الواو مرده كما أسلفنا، الى قول النحاة: إن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف والأصل في حروف العطف ألا تعمل لأنها لا تختص، لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل.

وكان هذا الأمر موضع خلاف بين النحاة. فالبصريون هم الذين يقدر «أن» والكوفيون يقولون إن الفعل المضارع انتصب بالصرف وأبو عمر الجرمي يقول: إن الواو هي الناصبة بنفسها، لأنها خرجت من باب العطف. وقول أبي عمر الجرمي قمين بأن يحتذى، ونسلم نحونا من التقدير والتأويل اللذين قديضان بالمعنى الذي يرمي إليه المتكلم من استعمال الواو.

أما تقدير أن بعد فاء السببية كما في المثال الذي ذكرنا وهو «ولا تختلفوا فتفسلوا...»

فهو للسبب نفسه وهو أن النحاة قالوا : بأن الفاء الأصل فيها أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف ألا تعمل، لأنها تدخل على الأسماء تارة، وعلى الأفعال تارة أخرى، فوجب ألا تعمل. والواقع والتحليل اللغويان يقولان بأن هذه الفاء ليست للعطف كما في المثال. فما بعد الفاء حقيقة مخالف لما قبل الفاء لأن ما قبله نهي. وهذه الفاء كما نص النحاة لا تأتي إلا في جواب ستة أشياء هي : الأمر كقولنا : إيتنا فنكرمك، والنهي : كقولك : لا تنقطع عنا فنجفوك. والاستفهام مثل : أين بيتك فأزورك. والنفي مثل : ما تأتينا فتحدثنا. والتمني مثل : ليت لي بعيراً فأحجّ عليه. والعرض مثل : ألا تنزل فتصيب خيراً. فإذا كانت هذه الفاء بهذه الصفة فأين معنى العطف الذي نصّ عليه النحويون فيها. ففي الأمثلة الستة السابقة جاءت الفاء في جواب الأمر والنهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض على التوالي، فلو كانت للعطف لكان جواب الأمر أمراً والنهي نهياً والاستفهام استفهاماً والتمني تمنياً والعرض عرضاً والنفي نفيّاً. ولما كان ما بعد الفاء مخالفاً لما قبلها في الحكم، فإنّ هذه الفاء لها وظيفة نحوية دلالية غير التي لفاء العطف التي تفيد التشريك بين ما قبلها وما بعدها. وعليه فاني أرى أن هذه الفاء هي العاملة النصب في الفعل المضارع الذي يليها في جواب الأشياء الستة التي ذكرناها آنفاً، وهذا الرأي هو ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي^(٢٦).

أما تقدير أن بعد لام التعليل، فمرده أيضاً إلى أن اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير أن. والحقيقة أن هذه اللام ليست حرف جر. فهي كغيرها من اللامات كلام الابتداء التي تدخل على الأسماء ولا تؤثر فيها إعراباً، ولام التعجب ولام الاستغاثة وغيرها. فلا ندري لمّ قاسها النحاة على لام الجر في مثل هذا الموضع. ولمّ لمّ يقولوا هذا في لام الأمر التي تجزم الفعل المضارع، ولام الابتداء ولام الاستغاثة وغيرها من اللامات.

فاللام في هذا الموقع تأتي لتعليل ما قبلها وليست للضافة كما في لام الجر. فاني أرى أن الفعل المضارع ينتصب باللام نفسها وليس بأن مضمرة، وهذا يتفق مع وصف الظاهرة اللغوية كما هي وكما سمعت من العرب وهذا ما ذهب إليه الكوفيون^(٢٧).

أما تقدير أن بعد لام الجحود فمرده إلى أن اللام هي حرف جر وحروف الجر لا تعمل في الأفعال؛ لذا لا بد من عامل يعمل الجر في الفعل التالي لها، فلا أقرب من أن كونها أم الباب

في هذا الموضوع (٢٨).

والواقع أن هذه اللام ليست لام الجر، لأن وظيفتها تختلف عن وظيفتها حين تدخل على الأسماء. والتركيب الذي ترد فيه هنا غير التركيب الذي ترد فيه في الجر. فهي في الفعل المضارع لا تأتي إلا بعد كون منفي أو جحود. وهذا ليس شرطاً في دخولها على الأسماء، وعليه فهذه اللام ليست تلك اللام التي في الجر، فهي لام لها خصائصها النحوية والتركيبية التي تميزها عن غيرها من اللامات لذا فهي العاملة بنفسها ولا داعي لزجها في منظومة الحرف المختص.

أما تقدير أن بعد حتى فهو للسبب نفسه في اللامين السابقتين وهو أن هذا الحرف مختص بالأسماء لذا فهو لا يعمل في الأفعال، أما الكوفيون فقالوا بأن حتى هي العاملة بنفسها (٢٩).

والحقيقة أن حتى هي التي تنصب الفعل بذاتها إذ أن حتى حرف يدخل على الأسماء والأفعال. فان باشر الأسماء فله معناه هناك وهو «الإضافة» وان دخل على الفعل المضارع فله معنى السببية، وهناك بون واسع بين السببية والإضافة، وشتان ما بين المعنيين، ولذا فهي الجارة للأسماء وهي الناصبة للفعل المضارع التالي لها.

وكذا القول في اضممار أن بعد أو : فأو عند النحاة حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل؛ لأنها غير مختصة بالاسم أو الفعل، لذا فلا بد من تقدير أن، والحقيقة أن أو التي تسبق الفعل المضارع هي التي تأتي لمعنى «إلى أن كقول الشاعر :

لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر (٣٠).

فأدرك المنى هنا جاءت بمعنى إلى أن أدرك المنى. فالقائل لم يقصد العطف بين الفعلين استسهلن وأدرك. وإنما أراد أنه سيظل يستسهل الصعب إلى أن يصل إلى ما يتمناه. وهناك فرق بين المعنيين. فلا مجال للعطف هنا. فان كانت أو بهذا المعنى فهي الناصبة للفعل المضارع بعدها. وليس أن المضمرة.

٣ - القاعدة الثالثة : اضممار الفعل وجوباً بعد أدوات الشرط والتحضيض والعرض.

إن النحاة كما أسلفنا سابقاً، قد قدرُوا فعلاً بعد إذا وإن ولو الشرطيات، إذا وليها

اسمٌ. وهذا القول مرده الى أن القاعدة النحوية تقول: إذا وأن ولو لا يليها إلا الأفعال مقدره أو مضمرة.

ففي الأمثلة التي ذكرناها سابقاً قلنا: ان الأسماء بعد لو وان واذا هي معمولة لفعل محذوف وجوبا.. لأن هذه الحروف مختصة بالدخول على الأفعال، فلما لم يأت بعدها فعل قَدَّر النحاة الفعل تمشياً مع القاعدة.

ففي قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين... الآية) يقول النحاة إن «أحد» ارتفع بفعل مقدر لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل. ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه، لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع، وهذا لا يجوز^(٣١). وذهب بعض نحاة الكوفة الى أن «أحد» يرتفع بما عاد اليه من الفعل من غير تقدير فعل^(٣٢).

وكذا القول في الاسم الواقع بعد «إذا» الشرطية في «إذا السماء انشقت». فالنحاة يرون أن «السماء» مرتفع بفعل مضمرة لأن أدوات الشرط مختصة بالدخول على الأفعال. فان باشرت الأسماء فهي معمولات لافعال محذوفة وجوبا.

وهذا القول ينسحب على لو وما تباشر من الأسماء، فالأسماء التي تباشرها لو، معمولة لفعل محذوف لأن لو مختصة بالأفعال فان باشرت الأسماء فبتقدير فعل. وهم بهذا يصنفون جميع الجمل السابقة جملاً فعلية. وفي رأبي أن الذي دعا النحاة للقول أن هذه الأدوات لا تباشر الأفعال هو قسرية القاعدة النحوية من جهتين:

الأولى: ان الفاعل لا يتقدم على فعله لأنه بمنزلة الجزء من الكلمة^(٣٣).

الثانية: ان أدوات الشرط لا تدخل الأفعال كما يقول سيبيويه: «واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال»^(٣٤).

والذي نراه في هذه المسألة: أن الرأي الكوفي الذي أسلفناه سابقاً هو أقرب الى الواقع اللغوي من غيره للأسباب التالية: -

١ - ان الموجود أولى من المقدر في العرف النحوي، فالأولى أن يكون الاسم الواقع بعد هذه الحروف هو فاعل للفعل الموجود، لأنه هو الفاعل الحقيقي من جهة، ومن جهة أخرى

لا مبرر لتقدير فعل ثان من غير قصد في الكلام.

٢ - إنَّ القول بأن الأدوات المسماة بأدوات الشرط سابقة الذكر لا تدخل الآ على الأفعال هو في الحقيقة منافٍ للواقع اللغوي، فهناك المثات من الأمثلة نثراً وشعراً من كلام العرب باشرت فيه أدوات الشرط الأسماء والأفعال على حد سواء، وقد أورد ابن الأنباري عدداً منها حين عرض لمناقشة عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إنَّ الشرطية^(٣٥). وقد ذهب بعض الباحثين المحدثين الى القول «ولا دليل على اختصاص حروف المجازاة (الشرط) بالأفعال دون غيرها سوى افتراض النحاة الذي فرض تقدير فعل قبل الاسم الواقع بعد حرف الشرط يفسره الفعل المذكور»^(٣٦).

وقد أشار السيوطي الى هذا حين قال «وانفردت إذا بافادتها معنى الشرط دون ما وأنها لا تضاف الآ الى الجمل الفعلية»^(٣٧).

والقول ذاته يمكن أن يقال في حروف التحضيض والعرض الواردة في الأمثلة الواردة في القاعدة الثالثة. حيث أشار النحاة - وكما أسلفنا - الى أن هذه الأدوات جميعاً متخصصة بالدخول على الأفعال، وان باشرت الأسماء فبتقدير فعل. وهذا ما فسره كثير من النحويين في باب الاشتغال. وانتصاب الاسم التالي لبعض أدوات التحضيض والعرض بفعل مضمَر، لأن هذه الأدوات مختصة بمباشرة الأفعال مقدرة أو ظاهرة.

والذي نراه في هذا الموقع أن أدوات التحضيض والعرض تباشر الجمل الفعلية والاسمية، ولا تخصص لها، فالحقيقة أن الناظر الى الشواهد اللغوية والنحوية المتعددة من شعر ونثر يرى أن هذه الأدوات كثيراً ما تدخل على الأسماء ولهذا فهي لا تخصص لها بالأفعال أو الأسماء، ولا دليل لاختصاصها إذ الواقع اللغوي يخالف ما ذهب اليه النحاة^(٣٨).

أخيراً نستطيع القول إنَّ نظرية الحرف المختص لم تكن نظرية مطَّردة في كثير من المسائل النحوية التي ذكرنا، ولكنها قد تصدق على بعض الجزئيات في أحكامها العامة كحروف الجر وحروف الجزم وحروف النصب الثلاثة أن ولن وكى. وهذا يتناقض مع المبدأ العام وهو أن المراد من النظرية في البحث النحوي تفسير العمل في الحروف جميعاً. واليك جانباً من هذا التناقض :

- ١ - ان قد والسين وسوف ولام التعريف مختصات ولم يعملن، فالثلاثة الأولى مختصة بالأفعال والأخيرة مختصة بالأسماء^(٣٩).
 - ٢ - أعملت ما النافية وكان القياس ألا تعمل^(٤٠) لأنها غير مختصة.
 - ٣ - وأعملت اذن وان كانت غير مختصة بالفعل المضارع^(٤١).
 - ٤ - من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر^(٤٢).
 - ٥ - أعملت حروف مشتركة مع أن النظرية تقول : ان الحروف المشتركة غير مختصة فهي غير عاملة مثل : لا وان النافيتان، وحتى عند بعضهم^(٤٣). وكذلك كي. فالأصح ألا تعمل لأنها حرف مشترك فتارة هي حرف جر وتارة حرف نصب^(٤٤).
 - ٦ - هناك حروف مختصة كان من المفروض أن تعمل ومع ذلك لم تعمل ومنها هاء التنبيه وأحرف المضارعة.
 - ٧ - هناك حروف مختصة بالأسماء ألا أنها عملت عملين مختلفين كإن وأخواتها فقد نصبت الاسم ورفعت الخبر.
- بعد هذا نقول إن هذه النظرية اتخذت مسربين اثنين وحكمت عليهما وهما : حروف الجزم وحروف الجر، ولم ينظر الى بقية الحروف، وهذه نظرية جزئية وليست شمولية استخلص منها أحكام عممت على جميع الحروف.
- ونختتم قولنا بأن الملاحظ على هذه النظرية التي حاول النحاة أن يعمموها على النحو العربي ليست شديدة الالتصاق بالظواهر اللغوية، فهي لا تعكس هذه الظواهر ولا تطرد معها، وانما تختلف معها في كثير من الاحيان. ويعود هذا الاختلاف الى أن الانتقال من الظاهرة الى القاعدة لم يتم بشكل علمي يراعي عدم الانتقال بالحكم من الكليات الى الجزئيات^(٤٤). فكان النحاة يتوصلون الى قواعدهم على ما تيسر لديهم من شواهد، ولما ظهرت لهم شواهد أخرى تخالف ما توصلوا اليه لجأوا الى غير ملجأ منها : التقدير، الاضمار، التأويل، المحل الاعرابي، وغير ذلك، وبعد هذا كله نخلص الى النتائج التالية :
- ١ - واو ربّ هي العاملة بنفسها وليس رب المحذوفة لأن هذه الواو لها وظيفة خاصة غير وظيفة واو العطف.

٢ - الواو والفاء وأو وحتى ولام التعليل ولام الجحود هي العاملة النصب بنفسها لا أن المضمرة بعدها، لأن هذه الحروف تؤدي وظيفة نحوية غير التي تؤديها في الباب الرئيس الذي صنفها النحاة فيه.

٣ - إذا وإن ولو الشرطيات، تباشر الأفعال والأسماء والدليل اللغوي يثبت ذلك، لذا فلا داعي لتقدير فعل ان باشرت الأسماء، فلا شيء في هذه الجمل سوى أن المعمولات تقدمت على عواملها وهذا أجازه الكوفيون حين استشهدوا بقول الزبء :

ما للجمال مشيها وثيدا أجدلا يحملن أم حديدا

حيث قدم المعمول مشيها على عامله وثيدا.

٤ - أدوات التحضيض والعرض كذلك غير مختصة بالأفعال فهي تباشر الأسماء والأفعال، والواقع اللغوي يثبت ذلك حيث أن هناك أدلة كثيرة تؤيد هذا القول لا تخفى على دارس اللغة العربية.

إحصائية			
تبيّن دخول إذا وأن ولو على الاسم			
في القرآن الكريم وديوان امرىء القيس وديوان أبي سلمى وديوان عنترة			
الأداة	دخولها على اسم في القرآن	ديوان امرىء القيس	دخولها على اسم في ديوان زهير بن أبي سلمى
دخولها على اسم في ديوان عنترة	(١١) موضع واحد	(١٢) موضعاً	(٧) مواضع
دخولها على اسم في ديوان امرىء القيس	(٢) موضعاً	(١١) موضع واحد	—
دخولها على اسم في القرآن	(١) موضع واحد	(١) موضع واحد	—
إنا	(٢٧) موضعاً	—	—
لو	(١) موضع واحد	—	—
إن	(٦) مواضع	—	—

وإليك بعضاً من هذه المواضع لتتم بها الفائدة في الصفحتين التاليتين* :

* الشواهد أخذت من دواوين الشعراء الثلاثة الواردة في قائمة المراجع والمصادر المذيل بها البحث.

١ - إذا

أ - في القرآن

١ - فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس النساء : ٧٧

٢ - قال بل ألقوا فإذا حبالهم وعصيهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى . طه : ٦٦

٣ - فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون : الأنبياء : ١٢

٤ - وإذا الجبال نسفت . المرسلات : ١٠

٥ - وإذا الرسل أقتت . المرسلات : ١١

٦ - فإذا النجوم طُمست . المرسلات : ٨

٧ - إذا السماء كُوِّرت . التكوير : ١

٨ - وإذا السماء فرجت . المرسلات : ٩

٩ - وإذا النجوم انكدرت . التكوير : ٢

١٠ - إذا السماء انفطرت . الانفطار : ١

١١ - وإذا الكواكب انتثرت . الانفطار : ٢

١٢ - إذا السماء انشقت . الانشقاق : ١

ب - في ديوان امرئ القيس :

١ - تلك السحاب إذا الرحمن أرسلها

٢ - يعل بها بـرد أنيـابها

٣ - إذا أجاجاً تلفعت بشعـابها

٤ - إذا المرء لم يحزن عليه لسانه

روى بها من مُحُول الأرض أبيـارا ص ١١٥

إذا النجمُ وَسَطَ السماء استقل ص ١٩٤

عليّ وأمست بالعماء مكالـة ص ١٩٥

فليس شيء سـواه بحـزان ص ٢٠٨

ج - في ديوان زهير :

١ - إذا السنةُ الشهباء بالناس أجفت

٢ - حتى تـأوى الى لا فاحش بـرم

٣ - لعمـر أبـيك ما هـرم بن سلمى

٤ - أمين الشـعري إذا القـوم أنـسوا

ونال كرام المـالفي الحـجرة الأكل ص ٤١

ولا شـحـيح إذا أصـحابُه غنـموا ص ١١٠

بملـحي إذا اللـؤمـاء ليمـوا ص ١٤٨

مدى العين شـخصاً كان بالشـخص أبـصرا ص ٢٤٠

د - في ديوان عنتره :

- ١ - أقل عليك خيراً من قـريـح
 ٢ - وإذا الكتيبة أجمت وتـلاحـظت
 ٣ - فصبرت عارفة لـذـك حـرة
 ٤ - وأطعن في الهيجا اذا الخيل صدها
- إذا أصحابه دمروه سارا ص ٢٢٨
 أقيت خيرا من معم فحول ص ٢٥٠
 ترسو اذا نفس الجبان تطلع ص ٢٦٤
 غداه الصباح السمهري المقصد ص ٢٨٠

٢- لو: أ- في القرآن :

١ - لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي الاسراء : ١٠٠

ب- في ديوان امرىء القيس :

- ١ - وجدك لو شيء أتانا رسوله
 ٢ - أحزن لو أسهل أخزيتُهُ
- سواك ولكن لم نجد لك مدفعا ص ١٣١
 يعامل من خرص ذابل ص ١٩٧

ج -

٣- إن: أ- في القرآن :

١ - وإن أحد من المشركين استجارك التوبة : ٦

٢ - إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك النساء : ١٧٦

٣ - وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا النساء : ١٢٨

ب- في ديوان زهير :

- يسن لقومي في عطائي سنة
 فإن قومي اعتلوا علي كفاني ص ٢٩٥

الهوامش

- (١) منهم على سبيل المثال : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) انظر : انباء الرواة ١/ ٣٠٩. وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١) انظر العوامل من المائة.
- (٢) الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري : ص ٧٥.
- (٣) شرح المفصل، لابن يعيش ٧/ ٢١.
- (٤) الاشباه والنظائر في النحو، السيوطي : ١/ ٢٤٨.
- (٥) نفسه ١/ ٢٤٢.
- (٦) نفسه ١/ ٢٤٧.
- (٧) انظر هذا الشاهد في : مغني اللبيب ص ٣٦١.
- (٨) انظر هذا الشاهد في : الكتاب لسبويه ١/ ٢٦٣ و الانصاف : ٢٧١.
- (٩) انظر هذا الشاهد في : الكتاب لسبويه ٢/ ١٦٣.
- (١٠) انظر الكتاب، ج ١ ص ١٠٦ و ٢١٣.
- (١١) انظر مغني اللبيب، ابن هشام، ص ٣٦١. وانظر رأي المبرد في كتابه المقتضب : ٢٥٦/٣.
- (١٢) انظر الانصاف للأنباري ص ٥٥٥.
- (١٣) انظر الكتاب لسبويه ج ٣ ص ٢٨ و ٤١، و الانصاف ص ٥٥٧، و المغني ص ١٦١.
- (١٤) انظر الانصاف للأنباري ص ٥٧٥، و المغني ص ٢٠٧، و ورصف المباني ص ٣٠٠.
- (*) القول بإضمار أن بعد هذه الحروف هو رأي بصري. وهناك آراء لبعض النحاة الكوفيين وغيرهم في هذه القضية يمكن التعرف عليها في كتاب الانصاف : ٥٥٥ و ٥٥٧ و ٥٧٥ و ٥٩٣ و ٥٩٧. فقد فصل القول فيها.
- (١٥) انظر الانصاف للأنباري ص ٥٩٣، و ورصف المباني ص ٣٠٠.

- (١٦) انظر الكتاب ج ٣ ص ١٦-١٧، والانصاف ص ٥٩٧، والأزهية في علم الحروف للهروي ص ٢١٥.
- (١٧) انظر شرح المفصل ص ٢١.
- (١٨) انظر الكتاب ج ٤ ص ٢٣٢.
- (١٩) انظر شرح المفصل ج ٩، ص ٩ والاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٨٦.
- (٢٠) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ص ٦١٥.
- (٢١) انظر شرح المفصل ج ٨ ص ١٥٥.
- (٢٢) انظر الكتاب لسبيويه ج ١ ص ٩٨، ورصف المباني ص ١٧٠، والاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٤٦.
- (٢٣) انظر رصف المباني للمالقي ص ١٨١.
- (٢٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري ص ٣٧٦.
- (٢٥) انظر الانصاف في مسائل الخلاف، الانباري ص ٥٥٦.
- (٢٦) انظر الانصاف ص ٥٥٧.
- (٢٧) انظر الانصاف ص ٥٧٥.
- (٢٨) نفسه ص ٥٩٣.
- (٢٩) نفسه ص ٥٩٧.
- (٣٠) انظر هذا الشاهد في مغني اللبيب لابن هشام ص ٦٧.
- (٣١) انظر الانصاف في مسائل الخلاف : للأنباري ص ٦١٦.
- (٣٢) نفسه ص ٦١٦.
- (٣٣) انظر أسرار العربية، ابن الأنباري ص ٧٩.
- (٣٤) انظر الكتاب لسبيويه ج ٣ ص ١١٣.

- (٣٥) انظر الانصاف ص ٦١٧-٦١٩.
- (٣٦) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، عفيف دمشقية ص ٨٤.
- (٣٧) انظر الاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٨٦.
- (٣٨) انظر الجدول المرفق في نهاية البحث الذي يبين أن هذه الأدوات تباشر الاسم بكثرة.
- (٣٩) انظر الاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٤٥.
- (٤٠) انظر الاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٤٥.
- (٤١) نفسه ج ١ ص ٢٤٦.
- (٤٢) نفسه ج ١ ص ٢٥٤.
- (٤٣) انظر الأزهية في علم الحروف للهروي ص ٢١٥.
- (٤٤) انظر الاشباه ج ١ ص ٢٤٤.
- (٤٥) انظر تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، ص ١٩١.
- (*) الشواهد أخذت من دواوين الشعراء الثلاثة الواردة في قائمة المراجع والمصادر المذيل بها البحث.

مصادر البحث ومراجعته

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أسرار العربية - كمال الدين الأنباري - تحقيق محمد بهجة البيطار - دمشق - ١٩٧٥.
- ٣- الأشباه والنظائر في النحو - جلال الدين السيوطي - دار الحديث - بيروت - ١٩٨٤.
- ٤- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين - كمال الدين الأنباري - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة، ١٩٦١.
- ٥- تقويم الفكر النحوي - د. علي أبو المكارم - دار الثقافة، بيروت - (د.ت).
- ٦- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي - د. عفيف دمشقية - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٨٠.
- ٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني - أحمد المالقي - تحقيق د. أحمد الخراط - دار العلم - دمشق - ١٩٨٥.
- ٨- شرح ديوان امرئ القيس : حسن السندوبي - المكتبة الثقافية، بيروت - ١٩٨٢.
- ٩- شرح شعر زهير بن أبي سلمى - الاعلم الشنتمري - تحقيق فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ١٩٨٠.
- ١٠- شرح ديوان عنتره - تحقيق محمد سعيد مولوي - المكتب الاسلامي - بيروت - ١٩٨٣.
- ١١- شرح المفصل - موفق الدين ابن يعيش - عالم الكتب - بيروت - (د.ت).
- ١٢- كتاب الأزهية في علم الحروف - علي الهروي - تحقيق عبد المعين الملوحي - مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٩٨٢.
- ١٣- الكتاب - سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة العامة - القاهرة - ١٩٧٧.
- ١٤- مغني اللبيب عن كتب الأعراب - جمال الدين ابن هشام - تحقيق محمد محي

نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد

الدين - مطبعة التراث العربي - بيروت - (د.ت).

١٥- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم - د. اسماعيل عمأيرة و د. عبد الحميد السيد - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٦.

١٦- أنباء الرواة على أنباه النحاة : للقفطي. دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٩٥٠ م.

١٧- المقتضب في النحو : أبو العباس المبرد. تحقيق عبد الخالق عضيمة. القاهرة، ١٣٨٥هـ